مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ISSN :2353 - 0499
المجلد2 ، العدد3، (جوان 2014) EISSN :2602 -5264

الشباب بين الرغبة في التغيير وممارسة العنف في الحركات الاحتجاجية.

✍ د. سواكري الطاهر
أستاذ محاضر "أ-جامعة البليدة

-2-

Résumé :

Les émeutes éclatent généralement - mais pas toujours- à la suite d'un.événement imprévu mettant un jeune et des «étrangers» au quartier. Les causes de cet incident sont le plus souvent jugées injustes et illégitimes .C'est donc en réaction à cette situation que les émeutes sont susceptibles de voir le jour. Le sentiment d'injustice proclamé est souvent le moteur de l'émeute .Il conduit à une réaction instinctive où la rationalité et la raison sont souvent absents.

Ainsi, au commencement d'une émeute , on trouve souvent une forte émotion liée à une événement ressenti comme insupportable et son corollaire , le désir de vengeance.

مقدمة:

تتعدد أسباب ومظاهر العنف لدى الشباب، فقد يمارسونه في بيئتهم الأسرية اتجاه أقاربهم أو في الشارع ضد الآخرين، وهذا لأسباب مختلفة قد تكون تافهة في بعض الأحيان، وقد يمارسونه أيضا في ملاعب كرة القدم لأسباب لاعلاقة لها بالمنافسة الرياضية، بحيث أصبحت هذه الملاعب المتنفس الوحيد لتعبير الشباب عن آراءه وانشغالاته، والتعبير أيضا عن معارضته لبعض قضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلكل عنف شبابي أسباب معينة تدفع بهم إلى ممارسته في فضاء اجتماعي معين، لكن هناك نمط آخر من العنف يمارسه الشباب والذي يراه البعض أنه عنفا مشروعا، وهو العنف الممارس في الحركات الاحتجاجية بسبب ما يعانيه هؤلاء الشباب من بطالة، إقصاء وتهميش، حيث

يكون القصد والمغزى من هذه الحركات هو تغيير الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية أو حتى السياسية منها، وهذا ما حدث في بعض المجتمعات العربية.

هذه الحركات الاحتجاجية ما هي إلا نتيجة لاستبداد النظام السياسي وما يمارسه للإقصاء والتهميش لأفراد المجتمع خاصة الشباب منهم، وبالتالي نريد في هذا البحث أن نبين المقصود من الحركات الاحتجاجية وما علاقتها بالحركات الاجتماعية ؟ وكذا لماذا تتسم الحركات الاحتجاجية غالبا بطابع العنف والشغب؟ ولماذا الشباب هم الأكثر مشاركة في هذا النوع من الحركات الاجتماعية؟.

تصنف الحركات الاحتجاجية ضمن الحركات الاجتماعية، لكن الشيء الملاحظ أن علماء الاجتماع يتعاملون بنوع من الحيطة مع مفهوم الحركات الاجتماعية والتي تعرف بأنها « تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع والسياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة»[1].

الملاحظ من هذا التعريف للحركات الاجتماعية هو وجود مجموعة من الأفراد يكونون منظمة هدفها تغيير الأوضاع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع ما، كما عرفها كل من كيرث لانج وكلاوي لانج kirth Lang & klawey lang على أنها « فعل جمعي أساسي في تصرف الأفراد متضمنا أبعادا واسعة النطاق في حياتهم العامة من أجل تحقيق آثار فعالة في النظام الاجتماعي تهدف إلى تهذيب وتطوير مساراته للوصول إلى غايات اجتماعية أسمى وأرقى»[2]. ويظهر من خلال هذه التعريفات أن التغيير هو بيت القصيد في الحركات الاجتماعية، ويمكن القول أن هذا الهدف إذا غاب من أي عمل جماعي فلا يمكننا تسميته بالحركات الاجتماعية حيث يأتي هدف التغيير ضمن أهم ملامح التكوين عند تقييم حركة اجتماعية سواء كان تغييرا كبيرا أو محدودا، استراتيجيا أو مرحليا، ونحن في سياق تناول الحركات الاحتجاجية وعلاقتها النوعية بالحركات الاحتجاجية، نميل إلى التعامل معها من زاوية طموحة كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة « بوصفها كيانا متكاملا نبغي تدعيم مقوماته على أرض الواقع لأحداث التغيير»[3].

إن التعامل مع مفهوم الحركات الاجتماعية يتطلب منا ضرورة التمهل في إطلاق المسميات حتى تكتمل العناصر المستوفاة لما يمكن تسميته بـ « الحركة الاجتماعية» وإلا سنفرغ المفهوم من محتواه، ومن ثم فإننا وعلى خلفية الإقرار بضرورة مقاربة الحركات الاجتماعية كسياسة ونظرية وأحداث تاريخية ملهمة، نريد تحقيق بعض الأهداف العلمية، أهمها[4]:

- محاولة الوقوف على تعريف دقيق للحركة الاجتماعية.

- محاولة الإحاطة التاريخية بمكوّنات وآلية عمل الحركة الاجتماعية ضمن أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، كشكل من أشكال العمل السياسي الجماعي، وتقديم أدلة وبراهين على وجود شكل ناضج للحركة الاجتماعية، يمكن أن يتخذ كمقياس نقيس به التجارب التي يشتبه فيها كحركة اجتماعية ناضجة أو مستوفاة للمواصفات.
- تعزيز النقاش حول وضع الحركات الاجتماعية حديثا في نسق البحث السياسي والاجتماعي، والاتفاق على اعتبارها كشكل من أشكال العمل السياسي مثل الثورات والعمليات الانتخابية والحركات الإصلاحية الكبرى، أو بوصفها أحداثا أوظاهرة ضمن ظواهر السياسات التنازعية.

من خصائص بعض الحركات الاجتماعية أنها تنشط بطريقة سلمية حيث ظهرت هذه الحركات بعد الربع الأخير من القرن الماضي ومازالت تنشط إلى يومنا هذا، ومن بين هذه الحركات الاجتماعية نجد حركة أطباء بلا حدود وهي منظمة تقدم مساعدات إنسانية دولية وغير حكومية تتخذ من مدينة جنيف في سويسرا مقراتها، وهي حركة طبية إنسانية ومهمتها تقديم المساعدات الطبية والصحية للذين يعانون من أزمات صحية مختلفة في العالم، كما توجد حركة اجتماعية أخرى وهي حركة الدفاع عن حقوق الإنسان وهي حركة تهتم بالحرية والعدل لكل أفراد دول العالم، فالحركات الاجتماعية تنشط في كل المجتمعات ولكل حركة أهداف معينة وجدت من أجلها كما تختلف أشكال الحركات الاجتماعية من حيث النوع و الحجم و مجالات انتشارها.

إن حجم المشاركة فيها قد لا يتعدى العشرات من الأشخاص، بينما يتسع في حركات أخرى ليشمل الآلاف أو حتى الملايين من الأشخاص، وفيما تستطيع بعض هذه الحركات الاجتماعية أنن تنشط في ظل القوانين السائدة في دولة أو أكثر، فإن بعضها الآخر يضطر إلى النشاط بصورة سرية ومن خصائص التي تتميز بها الحركات الاجتماعية على سبيل المثال « قدرتها على النشاط على الهامش الذي تسمح الحكومة من الوجهة القانونية في أماكن وأوقات معينة داخل البلاد»[5].

هذا النوع من الحركات الاجتماعية يتسم بالمطالبة ببعض الحقوق السياسية والاقتصادية وغالبا ما تجرى هذه الحركات في ظروف سليمة ودون حدوث اصطدام بين المحتجين وعناصر مكافحة الشغب، وغالبا ما تنشأ الحركات الاجتماعية بغرض تحقيق التغيير حول قضية ما، التوسع في الحقوق المدنية لمجموع من السكان أو تحقيق بعض المطالب الاقتصادية أو حتى محاولة تغيير النظام السياسي لبلد ما، وقد « تبرز مقابل هذه الحركات،

حركات أخرى مناوئة تسعى للحفاظ على الوضع الراهن»[6] وتستهدف مثل هذه الحركات والحركات المضادة في عدة مجالات حيث تساند بعض الحركات الاجتماعية المناوئة التي تطالب بإحداث التغيير في النظام السائد.

أما عن أسباب هذه الحركات فإنها من الأكيد لا تظهر من الفراغ، بل هناك أسباب عديدة تهدف بهذه لحركات الاجتماعية إلى ظهور و من بين هذه الأسباب:

- فشل المؤسسات الاجتماعية القائمة في بلد ما في تحقيق وإنجاز أهدافها وغاياتها، فمثلا في فترة أزمة الكساد الاقتصادي الكبرى التي سادت العالم أثناء العقد الثالث من القرن العشرين، ظهرت مشكلات اقتصادية واجتماعية حيث « ظهرت البطالة الواسعة في العمل وساد المجتمع وهن وضعف في القيم المعيارية وازداد حزن الأفراد وكآبتهم النفسية»[7] فعجزت المؤسسات الاقتصادية والصناعية من تجاوز الكساد الاقتصادي، الأمر الذي دفع بالعديد من الأفراد للانضمام إلى حركات اجتماعية من أجل الخروج من محنتهم الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية هناك مشكلة الاغتراب السياسي التي يعاني منها الأفراد خاصة في المجتمعات العربية .

في هذا الصدد يرى الخبير حليم بركات أن الأنظمة السائدة في المجتمعات العربية هي أنظمة « مغرّبة تحيل الشعب أفرادا وجماعات وحركات اجتماعية إلى كائنات عاجزة في علاقاتها بالمؤسسات العامة وبذاتها، بكل بساطة شعب مغلوب على أمره»[8]، مستلب الحقوق والممتلكات المادية والمعنوية، وتتصل بحالات الاغتراب مشكلات التفكيك الاجتماعي والسياسي، مما يدفع بالفئات الاجتماعية خاصة الشباب للخروج من أجل تغيير هذا الواقع المفروض عليهم من النظام السياسي، ولم تعد المشاركة في الحياة السياسية من أجل إحداث التغيير تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبية والتصويت والانتخابات، فغالبا ما تكشف هذه الجماعات أن هذا الإطار لا يمكن له الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها بسبب استمرار الأنساق السلطويّة أوالشمولية في كثير من الدول يجعل من المتعذّر حدوث التغيير الاجتماعي أو إحداثه من خلال الهياكل السياسية القائمة.

لا يمكن في هذه الحالة إحداث التغيير إلا من خلال قنوات وأساليب غير تقليدية في العمل السياسي، وتعتبر الحركات الاحتجاجية في طليعة الأساليب غير التقليدية التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي القائم باستخدام العنف، وقد تعاظمت أدوار الحركات الاحتجاجية، وهي « الهادفة إلى تحقيق مصلحة عامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة من

خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة»[9]، وتزحزح المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاحتجاجية على اختلاف أهدافها ومجالاتها ودرجات الفعالية والكفاءة فيها، والمعروف أن بعض الحركات الاحتجاجية تتم بطريقة سلمية ولا يحدث اصطدام بين المحتجين ورجال الشرطة، إلا أن بعض من هذه الحركات الاحتجاجية «تستخدم العنف أحيانا للتعبير عن استيائها وسخطها من النظام السياسي الحاكم، ويكون على شكل تخريب بنايات أو حرقها أو رشق رجال الأمن والشرطة»[10].

المحتجون يحاولون تدمير كل ما يرمز إلى السلطة، فالضحية هنا قد يكون رجال الشرطة أو ممتلكات النظام السياسي لدولة ما، كما تتميز هذه الحركات بلجوء المشاركين في الاحتجاج وخاصة الشباب منهم إلى إثارة الشغب، ومن أمثلة على هذا الشغب تلك الأحداث العنيفة التي تندلع في حالات «نضال الاتحادات العالمية التي تتسم بالسخط والسلوك العنيف يتسم به الفقراء المعدمون من الشعب في مطالبتهم للحكومة لتحسين ظروفهم»[11]، إذن فهدف هذه الحركات الاحتجاجية قد يكون بعض الأحيان المطالبة بتحسين الظروف المعيشية وتوفير ضروريات الحياة وقد يكون هدفها في حالات أخرى هو إسقاط النظام السياسي، وهذا ما حدث مؤخرا في المجتمعات العربية والذي سوف نتطرق إليه لاحقا، إن الحركات الاحتجاجية ليست ظاهرة ملازمة للمجتمعات العربية فقط، ولكنها توجد أيضا في المجتمعات الغربية، ولعل فرنسا خير مثال والتي شهدت عدة حركات احتجاجية وذلك منذ سنوات الثمانيات على شكل مواجهات بين الشباب وقوات حفظ الأمن، وفي سنة 2005، وفي فرنسا دائما شهدت حركات احتجاجية، قام بها بعض الشباب والمراهقين بعد وفاة مراهقين داخل مولد كهربائي لجأ إليه بعد مطاردتهما من طرف عناصر الشرطة، ويرجع البعض أسباب هذه الاحتجاجات إلى تفشي البطالة، الإقصاء الاجتماعي واليأس في أوساط الشباب المهاجر، بالإضافة إلى التصريحات الاستفزازية لوزير الداخلية اتجاه المحتجين، وقد تم حرق في هذه الاحتجاجات حوالي 1408 سيارة[12].

يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران Alain Touraine من المفكرين الذين تطرقوا إلى موضوع الحركات الاحتجاجية، حيث يرى أن « الموضوع الرسمي للسوسيولوجيا هو دراسة التصرفات الاجتماعية، وفي الدرجة الأولى، دراسة التصرفات التي ترتبط بالتاريخية أي بعلاقات وصراع الطبقات، تصرفات ندعوها الحركات الاجتماعية »[13].

يظهر في السوسيولوجيا بالنسبة للفرنسي **آلان توران** أن عنصر الشباب كفاعل أساسي في النضال والثورة، التي لا يفترض الصدفة التعسفية وإنما ينبغي أن تكون موجهة لتحذير هذا الفاعل من قيود النظام السياسي والاجتماعي الحالي، وهذا ما يظهر حتى في مفهوم الحركة الاجتماعية نفسها من طرف آلان توران حينما يقول عنها « هي السيرورة الجماعية المنظمة للفاعل في طبقة اجتماعية يصارع ضد خصمه في طبقة اجتماعية أخرى، من أجل القيادة الاجتماعية التاريخية في فعل جماعي ملموس»[14]، ويقصد بالتاريخية هي وسائل إنتاج المجتمع من طرف المجتمع نفسه، معنى ذلك أن التغيير يكون حتما من الداخل، لأن الهدف وراء هذه الحركات الاحتجاجية الشبابية خاصة في المجتمعات العربية هو تغيير الأوضاع السائدة في مجتمعاتهم، وهؤلاء الشباب هم في غنى عن أي حزب أو منظمة سياسية تدافع عن مطالبهم المشروعة وهذا ما جعلها تؤثر بقوة في الرأي العام.

يؤسس **آلان توران** الحركة الاجتماعية على ثلاث مبادئ أساسية نلخصها فيما يلي:

1- مبدأ الهوية:

يتعلق الأمر بتعريف الفاعل عن طريق نفسه أي تحديده لذاته ويمكن لهذه الهوية أن تكون واحدة، شريحة اجتماعية واحدة- شباب بطالين على سبيل المثال- أو متعددة أي شرائح اجتماعية مختلفة مهينة، عرقية، دينية .....الخ تربطهم روابط مشتركة من خلال وحدة الفكرة أو القضية التي من أجلها وجدت الحركة الاجتماعية، كما تفترض الهوية حد أدنى من التنظيم بين مختلف أعضائه ومعرفة أيضا بقواعد اللعب في إطار هامش الحركة النسبية التي يتمتع بها الفاعل.

نجد تسميات مختلفة تطلق على حركات اجتماعية شهدتها المجتمعات العربية في الفترة الراهنة على سبيل المثال ثورة الياسمين في تونس، انتفاضة الميدان في مصر، ففي الانتفاضتين التونسية والمصرية تمثلت انتفاضة الشباب الجامعي المتعلم والعاطل عن العمل والعمال تلك التي استمت قدرتها على دمج الاجتماعي بالديمقراطي، فحساسية المتظاهرين للبطالة وعدائهم للنظام الاقتصادي مرتبطة بحساسيتهم بأهمية تحقيق العدالة لكافة أفراد المجتمع[15]، وتميزت الحركات الاحتجاجية في مصر أنها انفجرت في البداية بشكلها السلمي، وكان بطلها الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويحوزون على شهادات جامعية، بالإضافة حيث تعاني نسبة كبيرة منهم من شبح البطالة، إلا أن هذه الحركات الاحتجاجية لم تسلم هي الأخرى من أعمال العنف والشغب، خاصة في ظل غياب قيادة تأخذ على

عاتقها تنظيم هذه الاحتجاجات في المجال لبعض الجهات لجر الشباب لأعمال العنف واتهامهم بالعنف « وجر البلاد إلى الفوضى وهو ما يلحق بالشباب خسائر لا لزوم لها، تدفع قطاعات منهم لمزيد من الإحباط وتهيئ الأرضية لاستخدام العنف الذي يصبح في الحقيقة نوعا من الانتقام »[16]، وهذا ما حدث بعد ذلك حيث اندلعت موجهات عنيفة بين الشباب وقوات مكافحة الشغب.

2- مبدأ التعارض:

يتعلق الأمر بتحديد هوية الخصم الذي من أجله وجدت هذه الحركة الاجتماعية المضادة، وقد يتمثل في شخص معين أو جماعة من الأفراد أو نظام سياسي ديني أو اجتماعي، وهذا ما تجسد في الحركات الاحتجاجية التي قام بها الشباب في كل من تونس، مصر، اليمن وسوريا، وبدرجة أقل في البحرين، في الفترة الأخيرة وهذا ما يدل على أن هناك حركات احتجاجية متفرقة لكنها لم تحقق أهدافها لحد الساعة بطبيعة الحال.

كل أشكال الإقصاء الاجتماعي المتزايد على مختلف الأصعدة والمرتبطة أساس بالنظام السياسي الحاكم ومؤسساته التي عملت على تقليص مساحات الحرية لمواطنيها عن طريق القمع بشتى صوره وأشكاله، إلا أننا نلمس بعض الخصوصيات في تحديد هوية الخصم فمثلا في تونس يتمثل الخصم في العائلة الحاكمة والجهاز البوليسي وأعضاء النظام السابق على وجه الخصوص، وفي مصر يظهر الخصم متمثلا في شخص الحاكم ومقربيه من أعضاء النظام السابق والمجلس العسكري الذي يختفي وراءه.

تعرف معظم المجتمعات العربية في الوقت الراهن موجة من الحركات الاحتجاجية تغذيها شرائح اجتماعية مختلفة، لعل أبرزها فئة الشباب الطامح إلى التغيير في البناء الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهم، وعلى الرغم من وجود هذه الأشكال التعبيرية في المجتمعات الغربية بفعل عوامل عديدة لعل أبرزها الأزمة الاقتصادية العلمية، إلا أن الشيء الذي يميز الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية عموما هو قمع السلطة السياسية لها وتعويضها بشتى الوسائل كلجوء النظام السياسي إلى استعمال القوة والعنف المسخرين من طرف جهاز الشرطة.

تتسم الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية بالمعارضة لأشكال الاستغلال، اللاعدالة والإقصاء الاجتماعي بفعل تفشي البطالة والتهميش على حد سواء حيث تتسم هذه الحركات الاحتجاجية باستخدامها لوسائل رمزية كالشعارات الرافضة للنظام السياسي الحاكم

المنادية بالتغيير ومقاومة أشكال الاستبعاد الاجتماعي، أي رفضها للواقع المزري المعاش الذي ساهم في تدني أو فقدان المكانة الاجتماعية للأفراد خاصة الشباب منهم في المجتمع، كما تميزت الحركات الاحتجاجية في المجتمعات بممارسة العنف وإثارة الشغب خاصة من طرف الشباب وهي الفئة الأكثر تأثرا بالتحولات الاجتماعية والسياسية.

الملاحظ أن هذه الحركات يشارك فيها الآلاف من المحتجين وذلك بتحريك عواطفهم لصالح مؤطري هذه الحركات الاحتجاجية حيث « يقوم مبررو الشغب بدعوة المزيد من المتعاطفين إلى الانضمام لهم حتى يحين ويتحقق فيه جو مناوئ»[17] للأنظمة السياسية في هذه المجتمعات وضمان التحاق الآخرين بهذه الحركات حاملين معهم مختلف الشعارات والاستعداد لأي طارئ أو تدخل مختلف الأجهزة الأمنية.

في الجزائر التي شهدت منذ 1980 كثيرا من الحركات الاحتجاجية الشبابية، فقد عرفت عدة مدن جزائرية مثل مدينة وهران في 1982 ومدينة الجزائر في 1985 ومدينة سطيف في 1986، حركات احتجاجية وسلسلة من الحراك الاجتماعي الذي تحول إلى سمة مميزة للمجتمع الجزائري[18]، والملاحظ أن الحركات الاحتجاجية في الجزائر سنة 2011 لم تكن مؤطرة من طرف النخبة، كما اختزلت في جانبها الاقتصادي عندما فسّرت من طرف النظام السياسي ووسائل الإعلام على أساس أنها ظهرت من أجل المطالبة بخفض أسعار السلع الاستهلاكية وتوفيرها في السوق، لهذا أطلق عليها « ثورة الزيت والسكر»، ويدعم هذا القول المختص في علم الاجتماع الجزائري **ناجي سفير** حين تطرق إلى العوامل التي ساعدت في اندلاع هذه الاحتجاجات حيث حصرها في ارتفاع أسعار مختلف السلع الضرورية، وقد أشار حسب قوله «تقرير لجنة التحقيق البرلمانية إلى العديد من مكامن الخلل في سوق المواد الاستهلاكية الرئيسية بما فيها تلك المرتبطة بدعم المواد الضرورية»[19].

أما عن وضعها بالخصوص فإن **الخبير عبد الناصر جابي** يرى بأنها تتكون من الشباب يتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة يشكلون مجموعات صغيرة في أحيائهم، ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ومتاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المستعملة، ثم تنشب المواجهات مع مختلف الأجهزة الأمنية (شرطة ودرك) كما « يقوم المحتجون الشباب بتحطيم المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم ويحاولون اقتحامها»[20]، وهذا الكلام ينطبق على أحداث أكتوبر 1988 التي انطلقت من الجزائر العاصمة لتتسع إلى المدن الجزائرية الأخرى التي عرفت عدة حركات احتجاجية أبطالها شباب الذين دخلوا في

مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، خربوا مؤسسات الدولة من وزارات ومؤسسات اقتصادية ومؤسسات تعليمية وغيرها من المؤسسات الأخرى.

شهدت الجزائر موجة من الحركات الاحتجاجية في الأسبوع الأول من جانفي 2011 الذي شهدت سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية كان على رأسها السكر والزيت، لتنتشر شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمر ما سيحدث، وأن الشباب المحتجون سيخرجون للاصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة، وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة التراب الوطني[21].

ما ميز الحركات الاحتجاجية في الجزائر العاصمة دون سواها من المدن الأخرى، هو أن المواجهات بين الشباب المحتج والشرطة كانت تنطلق ليلا في العادة ليتفادى المتظاهرون كاميرات المراقبة المنتشرة في الشوارع والتي أضحت الأهداف الأولى لهذه الحركات الاحتجاجية، كما تميزت هذه الحركات الاحتجاجية أيضا بافتقارها إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي، وهو ما تلقفه الخطاب الإعلامي الرسمي محاولا أن ينفي عنها أي توجه سياسي، ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية، وهذا الموقف تبنته السلطات العامة التي رفضت أن تزج بالشرطة في مواجهات مع الشباب المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة، وهذا الموقف قلص الكثير من الخسائر البشرية في صفوف الشرطة والشباب، وكان يمكن في حالة حصوله أن يكون ذات تكلفة سياسية عالية في هذا الظرف الوطني والدولي الذي انطلقت فيه أحداث ما سمي لاحقا بالربيع العربي، وراحت هذه الاحتجاجات تأخذ طابعا وطنيا، عفويا وعنيفا وامتدت إلى الكثير من المدن الكبيرة من البلاد، بما فيها العاصمة الجزائر، و« هذه الاضطرابات التي قام بها الشباب الذين يعانون غالبا من نسب مرتفعة من البطالة الحقيقية والبطالة المقنعة »[22]، هؤلاء الشباب أطلقوا العنان لرغبتهم في إسماع صوتهم وفي التعبير عن شعورهم بالإقصاء والحرمان، وقد استمرت هذه الاحتجاجات لمدة أسبوع وخلفت مقتل خمسة أشخاص و إصابة مئات الأشخاص بجروح متفاوتة الخطورة.

نافلة القول أن العنف هو أحد السمات الأساسية للحركات الاحتجاجية، فنادرا ما تحدث هذه الحركات بدون لجوء المحتجين إلى إحداث الشغب وممارسة العنف ضدّ كلّ من تسوّل له نفسه إفشال حركتهم الاحتجاجية، هذا العنف ليس خاص بمجتمع دون آخر، بل هو موجود في كل المجتمعات، فقناعة المحتجين خاصة الشباب تكمن في أنّ ممارسة العنف في الحركات الاحتجاجية هو السبيل الناجع في عملية التغيير و تحقيق المطالب المرفوعة.

قائمة الإحالات والهوامش:

(1)- إبراهيم البيومي غانم: **الحركات الاجتماعية، تحولات البنية و انفتاح المجال**، 8 ماي آيار، 2004 نقلا عن تارلزتلي: **الحركات الاجتماعية 2004/1768**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص 13.

(2)- معن خليل عمر: **الحركات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص49.

(3)- ربيع وهبة: **الحركات الاجتماعية، تجارب ورؤى**، في عمرو الشوبكي: **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص39.

(4)- نفس المرجع، ص 39.

(5)- أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 ، ص 487.

(6)- أنتوني غدنز: المرجع السابق، ص 487.

(7)- معن خليل عمر: **الحركات الاجتماعية**، المرجع السابق، 23.

(8)- حليم بركات: **الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والو اقع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص76.

(9)- أنتوني غدنز: المرجع لسابق، ص 486.

(10)- معن خليل عمر: **علم الاجتماع العنف**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 230.

(11)- بارك سوبانج وجونق صن :**الشغب في كوريا: دراسات حول قضايا الشغب وأسباب العنف**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص ص 23-24.

(12)- Alain Bauer et Christophe Souller : **La criminologie Pour les nuls**,édition First,Paris, 2012,P215.

(13)- Touraine (A) Production de la societe ; ed Seuile ;Paris ; 1973 P19.

نقلا عن عبد الرحيم العطري: **سوسيولوجيا الحركة الاجتماعية**، مجلة إضافات عدد 13، بيروت، 2011، ص26.

(14) -Beiton (A) et al : **Les sciences Sociales**, Ed Dalloz, Paris, 2002 P184.

(15)- ساري حنفي: **ثورتا الياسمين و الميدان – قراءة سوسيولوجية**- مجلة إضافات، المرجع السابق، ص 04.

(16)- بارك سوبانج و جوزنق صن: المرجع السابق، ص 26.

(17)- عماد صيام: **25 يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل**، في:**الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد**، دار شرق الكتاب، بيروت،2013، ص 61.

[18]- عبد الناصر جابي: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص 220.

[19]- ناجي سفير: تطورات **الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي**، في: **الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد**، دار شرق الكتاب، بيروت، 2013، ص ص370 و 371.

[20]- عبد الناصر جابي: **الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، (كانون الثاني / يناير 2011)، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2011، ص08.

[21]- عبد الناصر جابي: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، المرجع السابق، ص 223.

[22]- ناجي سفير: المرجع السابق، ص 270.